

روسيا تقيد 3 محطات تصدر أكثر من 20 مليون طن حبوب وتهدد كميات القمح المتجهة إلى مصر



السبت 1 أغسطس 2026 09:30 م

قيدت روسيا تسليم الحبوب بالشاحنات إلى 3 محطات تصدير في مينائي نوفوروسيسك وتامان، بطاقة تتجاوز 20 مليون طن سنويا، ما يهدد بإبطاء تدفقات القمح عبر البحر الأسود ورفع كلفة الإمدادات المتجهة إلى مصر

ويكشف التطور هشاشة سياسة غذائية مصرية أبقت سلعة تمس حياة ملايين المواطنين مرتبطة بممر بحري شديد الاضطراب، بينما تتسع المواجهات وتتعرض السفن والموانئ للهجمات، دون بناء هامش أمان كاف يحمي الخبز من صدمات الخارج

وفي التفاصيل، تشمل القيود محطتي إن زد تي وكى إس كى في نوفوروسيسك، ومحطة زد تي كى في تامان، وهي منشآت تتجاوز طاقتها مجتمعة 40% من إجمالي صادرات روسيا البحرية من الحبوب

وبالتزامن، تكتسب الإجراءات خطورتها من اعتماد المحطات المتضررة على النقل البري بدرجات متفاوتة، إذ يصل نحو ثلث الحبوب المتجهة إلى محطات نوفوروسيسك بالشاحنات، بينما تعتمد محطة تامان المشمولة بالقيود على الطرق في استقبال الحبوب

ومن ناحية أخرى، لم تصل الإجراءات حتى الآن إلى حد وقف الصادرات الروسية، لكنها تضع مزيدا من الاختناقات أمام حركة الحبوب خلال موسم تتزايد فيه المخاطر الأمنية، بما قد ينعكس على سرعة الشحن والتأمين وتكاليف النقل

وفوق ذلك، جاءت القيود بعد تشديد إجراءات الملاحة في بحر آزوف ومضيق كيرتش، عقب سلسلة هجمات بطائرات مسيرة استهدفت سفنا تجارية، وهو ما جعل مسارات كانت تمثل حولا لوجستية مستقرة تتحول إلى نقاط اختناق متتالية

ضغط تتسع على الموانئ

وبحسب أندريه سيزوف، المدير العام لمركز سوف إيكون لتحليلات أسواق الحبوب، فإن القيود على الملاحة عبر مضيق كيرتش أصبحت سببا رئيسيا لتراجع الصادرات الروسية، محذرا من أن استمرار الإغلاق سيعطل التدفقات ويرفع الأسعار العالمية

وفي هذا السياق، خفض مركز سوف إيكون توقعاته لصادرات القمح الروسية خلال يوليو إلى نحو 1.5 مليون طن، مقابل 2.1 مليون طن في الشهر نفسه من العام الماضي، وهو أدنى مستوى متوقع لشهر يوليو منذ 2017.

وعلاوة على ذلك، تمثل نوفوروسيسك وحدها عقدة مركزية في تجارة الحبوب الروسية، إذ يمر عبر الميناء نحو ثلث صادرات البلاد من الحبوب، ما يجعل أي قيود إضافية على الحركة داخله ذات تأثير يتجاوز حدود السوق الروسية

كما أن السلطات الروسية فرضت قيودا مؤقتة على حركة السفن ليلا في نوفوروسيسك، بسبب مخاطر هجمات المسمّرات، وهو إجراء يضيف ساعات توقف يومية إلى سلسلة الإمداد، حتى مع استمرار عمليات الشحن خلال ساعات النهار

وفي المقابل، تبحث روسيا عن مسارات بديلة لتخفيف الضغط على البحر الأسود وبحر آزوف، وبينها زيادة الاعتماد على موانئ بحر البلطيق، لكن إعادة توجيه ملايين الأطنان تتطلب قدرات نقل وتخزين وتحميل لا يمكن توفيرها فوراً

ومن ثم، تتحول المشكلة من مجرد قرار إداري بتقييد دخول الشاحنات إلى أزمة أوسع تتعلق بقدرة شبكة النقل الروسية على استيعاب التحويلات، خصوصا خلال ذروة موسم الحصاد وارتفاع الكميات المتجهة من مناطق الإنتاج إلى الموانئ

وبالنسبة إلى مصر، تتضاعف أهمية هذه التطورات لأن روسيا تمثل المورد الأكبر للقمح إلى السوق المحلية، بعدما استوردت القاهرة منها نحو 4.5 مليون طن خلال النصف الأول من 2026، وفق بيانات التجارة الواردة بالقطاع

اعتماد مصري شديد الهشاشة

ويقول ديميتري ريلكو، المدير العام لمعهد دراسات السوق الزراعية، إن اضطرابات الموانئ والقيود اللوجستية تضغط بالفعل على حركة القمح الروسي، بينما بلغ سعر محصول القمح الجديد للتسليم في النصف الثاني من أغسطس نحو 235 دولارا للطن

وبناء على ذلك، فإن الخطر المصري لا يرتبط فقط باحتمال نقص الكميات، وإنما أيضا بارتفاع تكلفة الوصول إليها، لأن زيادة مخاطر الملاحة والتأمين والنقل يمكن أن تنتقل تدريجيا إلى السعر النهائي الذي تتحمله الخزنة العامة

وفي الأرقام، بلغ إجمالي واردات مصر من القمح نحو 12.5 مليون طن خلال السنة المالية 2025 و2026، مقابل استهلاك محلي يقدر بنحو 20.3 مليون طن سنويا، بما يعني تغطية الواردات لنحو 61% من الاحتياجات

إلى جانب ذلك، يحتاج برنامج الخبز المدعم وحده إلى نحو 8.6 مليون طن من القمح سنويا، ما يجعل اضطراب سوق الاستيراد مسألة تمس بصورة مباشرة تكلفة منظومة الدعم وقدرة الدولة على الحفاظ على انتظام الإمدادات

لكن المشكلة الأعمق تكمن في استمرار اعتماد القاهرة الكبير على منطقة البحر الأسود، رغم أن السنوات الماضية أثبتت أن الحرب والعقوبات والهجمات البحرية والقيود الملاحية قادرة على تحويل هذا الممر إلى مصدر متكرر للصدمات

وبالفعل، استوردت مصر نحو 5.7 ملايين طن من القمح خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2026، بانخفاض 10% على أساس سنوي، في وقت تولى جهاز مستقبل مصر شراء نحو 2.7 مليون طن لصالح هيئة السلع التموينية

وعلى الجانب الآخر، استورد القطاع الخاص نحو 3 ملايين طن خلال الفترة نفسها، وهو ما يوضح أن تأمين القمح المصري لم يعد مرتبطا بمشتريات الدولة وحدها، وإنما بشبكة تجارية تتأثر مباشرة بالأسعار والشحن والتأمين

تكلفة البدائل مرشحة للصعود

ويرى نيكولاي ليتشيف، الشريك الإداري في مؤسسة أغروتrend، أن تحويل تدفقات الحبوب الروسية إلى مسارات جديدة خلال ذروة الموسم مهمة شديدة الصعوبة، لأن أي نقص في قدرات التفريغ أو النقل أو الموانئ قد يبطئ السلسلة بأكملها

وبالتالي، فإن نجاح روسيا في إنتاج محصول كبير لا يضمن وحده وصول القمح إلى المشتريين، لأن وفرة الحبوب داخل مناطق الإنتاج تصبح محدودة القيمة إذا عجزت السكك الحديدية والشاحنات والمحطات والموانئ عن نقل الكميات بالسرعة المطلوبة

وفضلا عن ذلك، قد تدفع الاختناقات المصدرين الروس إلى تحميل المشتريين جزءا من التكاليف الإضافية، خصوصا إذا اضطروا لاستخدام السكك الحديدية لمسافات أطول أو تحويل الشحنات إلى موانئ أبعد وأكثر تكلفة من منافذ البحر الأسود التقليدية

ولذلك، تبدو مصر معرضة لمعادلة صعبة تجمع بين حاجتها إلى استيراد كميات ضخمة سنويا وبين اعتمادها الكبير على مورد واحد ومنطقة بحرية مضطربة، بينما يصبح تنويع المنشأ أكثر تكلفة كلما تحركت الأسعار العالمية صعودا

ومع ذلك، لا تعني القيود الحالية أن شحنات القمح المتجهة إلى مصر توقفت، كما لا توجد حتى الآن مؤشرات مؤكدة على تعطل الإمدادات المصرية، لكن استمرار الأزمة سيزيد احتمالات التأخير وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين

وفي الوقت نفسه، يزيد تصاعد الهجمات المتبادلة على السفن والموانئ من خطورة الرهان على عودة سريعة للأوضاع الطبيعية، خصوصا بعدما تحولت الملاحة التجارية نفسها إلى ساحة ضغط ضمن المواجهة الممتدة في البحر الأسود وبحر آزوف

وأخيرا، تضع الأزمة الحكومة المصرية أمام اختبار يتجاوز تدبير شحنة أو التفاوض على سعر، إلى ضرورة تقليل انكشاف الأمن الغذائي على مسار واحد، بعدما أصبح الخبز المدعم رهينة اضطرابات خارجية تتكرر بوتيرة يصعب تجاهلها